

مبادرات ملكية مغربية لمواجهة جائحة كورونا في أفريقيا

شحنات من ملايين الكمادات والمعدات الطبية تصل إلى دول أفريقية تعاني من الجائحة



الإنتاج المغربي للكمادات في خدمة أفريقيا

موريتانيا، الجمعة، وذلك بإرسال طائرة خاصة محملة بالمساعدات الطبية إسبانيا من المغرب في دعم معركة موريتانيا ضد تفشي وباء كورونا، حيث أشاد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، بهذا "الدعم الهام الذي يعبر ببلادته وتوقيتته عن متانة العلاقات المميزة بين البلدين والشعبين الشقيقين".

وتعليقا على هذه المبادرة، أكد محمد بون، في تصريح لـ "العرب"، أن المغرب ملتزم دائما بحسن الجوار مع موريتانيا والمبادرة الملكية دليل واضح على ذلك، مما لا شك فيه أن المناخ الراجح للعلاقات المغربية - الموريتانية يحتاج إلى تنشيط متجدد يدع باللاقات نحو آفاق أفضل وموريتانيا لها القدرة على القيام بما هو صائب في مسار العلاقات بين البلدين والشعبين.

وكان الملك محمد السادس مباشرة بعد بداية وباء كورونا أمر بمبادرات تضامنية تجاه دول أفريقية لمساعدتها على مواجهة الجائحة وتبديرتبعاتها، كما اقترح العاهل المغربي في أبريل الماضي، إطلاق مبادرة لرؤساء الدول الأفريقية تروم إرساء إطار عمليتي بهدف مواكبة البلدان الأفريقية في مختلف مراحل تدبيرها لجائحة فيروس كورونا المستجد.

وتشدد بلاغ وزارة الخارجية المغربية، على أن هذا العمل التضامني يندرج في إطار تفعيل المبادرة التي أطلقها الملك محمد السادس، في 13 أبريل الماضي، باعتبارها نهجا براغماتيا وموجهة نحو العمل لفائدة البلدان الأفريقية الشقيقة.

إجراءات ناجعة تستهدف رفع الحجر

التسريع ابتداء من 20 يونيو في عملية الرفع التدريجي للحجر الصحي، مؤكدا "التطور المحكم فيه" للوضع المرتبط بوباء كوفيد - 19.

وتأتي هذه الإجراءات بعد أيام قليلة من قرار السلطات تمديد الحجر المفروض منذ 20 مارس، شهرا آخر حتى 10 يوليو في معظم المدن الكبرى مع تخفيفه في باقي المناطق. ويحظر الحجر التنقل إلا بتراخيص في حالات محددة ترومها التوجه للعمل، تحت طائلة عقوبات المخالفين.

وكان قرار التمديد قد أثار ردود فعل متحفظة وغير متفهمة ودعوات للعودة إلى الحياة الطبيعية، رغم تأكيد على استئناف الأنشطة الصناعية والتجارية والمهن الحرة على مجمل التراب المغربي، مع استمرار إغلاق المطاعم والمقاهي ودور السينما والمسارح والمساجد، كما يستمر إغلاق الحدود أمام المسافرين منذ منتصف مارس.

التجاري، موضحا أن البلدان الأفريقية مجبرة على تعزيز التضامن وتنظيم طريقة عملنا وحياتنا بالاعتماد على شركائنا التقليديين.

وفي سياق مبادرات الملك محمد السادس المتعددة خلال قصة العمل الأفريقية، ألح محمد عروشي على ضرورة اتخاذ إجراءات لتخفيف الأثر الإنساني لكوفيد - 19 على الفئات الأكثر هشاشة، لاسيما النساء والأطفال، من خلال التأكيد على الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات المتعلقة باللاجئين والنازحين والمهاجرين وتجنب أي استغلال لهذه الفئات الهشة لأغراض سياسية.

المساعدة المغربية لأفريقيا

8 ملايين كمادة
900 ألف غطاء للرأس
60 ألف سترة طبية

وتتمثل المبادرات الملكية المتعددة تاكيدا على الارتباط الوثيق والعضوي بين المملكة المغربية والقارة الأفريقية وأنه ليس قصيرا أو ظرفيا، بقول الأكاديمي والمحلل السياسي، محمد بون، كما أنها مؤشرا واضحا على الدور الريادي للمغرب والعمل التضامني الذي كان دائما ضمن محاور السياسة الأفريقية للمغرب التي تركز على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. ويأتي هذا القرار إيمانا بقليلة من أمر الملك محمد السادس بالتعليمات نفسها لصالح

الرباط - بدأ المغرب الأحد تجميع المصابين بكوفيد - 19 في مستشفيات متخصصة بهدف التسريع من الرفع التدريجي للحجر الصحي المفروض منذ مارس، إيمانا بقليلة بعد قرار تمديده في المدن الكبرى شهرا آخر حتى 10 يوليو.

وأفاد بيان لوزارتي الداخلية والصحة ليل السبت الأحد أن نحو 700 مصاب بالمرض، يعالجون حاليا في مختلف مستشفيات المملكة، سيتم تجميعهم في مستشفيات متخصصة في مدينتي بنسليمان قرب الدار البيضاء (غرب) وبنجرير القريبة من مراكش (جنوب). وسيشمل هذا الإجراء أيضا الحالات الممكن اكتشافها مستقبلا.

وبدأت العملية الأحد بحسب مصدر من وزارة الصحة، علما أن المستشفيات المعنية يخضعان لإدارة مشتركة بين أطباء مدينيين وعسكريين، وأوضح البيان أن هذا الإجراء "سيمكن من

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تعميقا للتعاون العميق

القائم بين المغرب ودول القارة الأفريقية أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس تعليمات بإرسال مساعدات طبية إلى عدة دول أفريقية، من أجل دعم تدابيرها الرامية إلى النجاح في التصدي لجائحة كورونا.

وتهدف المساعدة المغربية إلى مواكبة الدول الأفريقية في ما تقوم به من جهود ضد كوفيد - 19، حيث أن جميع المنتجات والمعدات الواقصة للمكونات للمساعدات الطبية المرسله صوب البلدان الأفريقية تم تصنيعها في المملكة، من طرف مقاولات مغربية، وهي مطابقة لمعايير المنظمة العالمية للصحة.

وتشمل المساعدات، وفق وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي، حوالي 8 ملايين كمادة و900 ألف غطاء للرأس و60 ألف سترة طبية، زيادة على 30 ألف لتر من المظطرات الكحولية و75 ألف غلبة من "كلوروكين" و15 ألف من "أزيتروميسين".

وأكد الأكاديمي والمحلل السياسي محمد بون، أن المبادرة الملكية بإرسال مساعدات طبية إلى عدة دول أفريقية في ظرفية صعبة تعكس اختيارا مغربيا راسخا لسبيل التضامن بالقول والفعل والمساهمة البناءة والمشاركة الفعالة، كما تتسجم مع الأهداف التي يرتكز عليها المغرب داخل عمقه الأفريقي.

كما شدد محمد بون، في تصريح لـ "العرب"، على أن المبادرة تأتي متممة للانخراط في تسريع جهود التكامل والاندماج وتعزيز السلم والأمن والمساهمة البناءة في عملية الإصلاح المؤسسي والمالي للاتحاد الأفريقي، مضيفا أن العلامة المغربية للمواد الطبية المكونة للمساعدات تمثل تجسيدا عمليا لهذا الهدف وتكريسا لأهمية اعتماد القارة على ذاتها. وتهم شحنات المساعدات التي أمر بها الملك محمد السادس، 15 دولة في القارة الأفريقية منها موريتانيا والسنغال وجزر القمر والنيجر وتشاد، إلى جانب بوركينا فاسو والكامرون والكونغو وإسواتيني، وغينيا وملاوي والكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو وتنزانيا وزامبيا. وفي إطار حرص المغرب على تأمين القارة الأفريقية من تداعيات وباء كورونا، دعا السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة محمد عروشي، الخميس، باديس أبابا، إلى إحداث منصة للخبراء الأفارقة تعنى بمكافحة الأوبئة قصد تمكين القارة من مواجهة التحديات الصحية المستقبلية.

وفيما يتعلق بموضوع التعاون المغربي الأفريقي خلال هذه الأزمة الصحية، شدد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على ضرورة مواصلة التكامل الإقليمي من أجل تأمين الإمدادات لقطاعات معينة بجمالات الأعمال التي تتعلق بالنشاط الطبي والاقتصادي

من يريد إسقاط حكم النهضة في تونس؟

تعيش مرحلة مراقبة سياسية عنونها "ساطيح وحدي بالهضة" وهو أمر بات من قبيل المستحيل في ظل كل ما اكتسبه الحركة من قوة بعدما تغلغت في كل أجهزة الدولة.

يشترك كل خصوم حركة النهضة فكريا وسياسيا في العديد من النقاط بفوارق طفيفة، فكل الأحزاب المدنية وحتى تلك المشاركة في حكومة الفخاخ ترفض صراحة دفع رئيس البرلمان راشد الغنوشي إلى إدخال البلاد تحت عباءة المحور القطري التركي خاصة في ما يتعلق بالقضية الليبية.

سرعان ما علق الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مرزوق على مبادرة بن جعفر بقوله في تدوينة نشرها على حسابه بفيسبوك "السيد مصطفى بن جعفر الفكرة التي اقترحناها وقام بإعادة اقتراحها طبعنا دون الإشارة إلى أصحابها، هذا أصبح أمرا عاديا في تونس الاستيلاء على أفكار الآخرين عندما تكون دون أفكار بعد إفرغها من مضمونها".

وأضاف مرزوق "منذ أسابيع، وعلى مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمرئية دعونا إلى مؤتمر إنقاذ وطني يكون من بين أهدافه وضع خطة إنقاذ اقتصادي واجتماعي وتكليف حكومة كفاءات مستقلة لتفكيكه وحل مشكلة المحكمة الدستورية والنظر في التعديلات الدستورية ونظام انتخابي جديد ينقلنا إلى جمهورية ثالثة".

هذا التناهي بين خصومهم غرض القطع مع حكم النهضة، يأتي بشكل مخالف تماما لما حصل في اعتصام الرحيل عام 2013 مباشرة بعد اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي. في تلك الفترة كان التحرك مضبوطا بقوى مدنية وبمشروع كامل وواضح عنوانه "كفى حركة النهضة حكما".

حراك شعبي كانت له بوصلة واضحة وعناوين متفق عليها بين القوى المدنية هز حكم النهضة آنذاك خاصة بعدما دخل الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات وطنية أخرى على الخط ورعاية حوار وطني سحب الحكم من النهضة وأفضى إلى تشكيل حكومة تكنوقراط قادها عام 2014 رئيس الحكومة الأسبق مهدي جمعة.

وعلى عكس حركة النهضة التي ظلت دائما تتلفظ عن غمات خصومها، فإن كل من ينادي سواء من الرأي العام أو الأحزاب السياسية بتخليص تونس من حكم الإسلاميين لم يستطعوا في المقابل استثمار ما حصل من بوادر تشقق داخلي في بيت النهضة، الغاضبون من الغنوشي بدورهم داخل الحزب الإسلامي الذي وإن كانوا لا يمنون النفس بمغادرة الحكم، فإن جلهم يتوق في قرارة نفسه بكيفية الأحزاب المدنية للتخلص من كابوس الغنوشي.

لعل هذه العوامل، يقف الكثير من ساسة البلاد في وضع المتفرج الذي يجس نبض الشارع وكذلك مواقف اتحاد الشغل من سياسة حركة النهضة، كي يقض على الحدث ويستحوذ عليه لنفسه لذلك يجد الحزب الإسلامي نفسه في موضع قوة على عكس خصومه رغم الراجة التي أحدثت له في البرلمان حين قضى الغنوشي ساعات طويلة لسماع انتقادات الكثير من النواب لسياسته ورفضهم لما يريد أن يسوقه بأنه الحاكم الفعلي في تونس.

هذا التمزق الكبير في المواقف وعدم الثبات في العلاقة مع حركة النهضة، دعمته إطالة مصطفى بن جعفر الرئيس السابق للمجلس التأسيسي بين 2011 و2013 وشريك النهضة في حكومات الترويكا بدعوته رئيس الجمهورية لتنظيم حوار وطني يجمع الفرقاء السياسيين، من أجل تحقيق "مصالحة وطنية حقيقية" وذلك على خلفية حالة من الاحتقان السياسي تشهدها البلاد، ما أدى إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بحل البرلمان، وتشكيل حكومة تصريف أعمال.

تختلف التقييمات والمواقف السياسية في تونس بشأن حراك 14 يونيو، الذي نظمته ائتلاف الجمهورية الثالثة، لكن حتى وإن كان التجمع الذي نظم بساحة باردو الأصد قبالة مقر مجلس النواب محتشما ولا يعكس شعبيا حجم الدعوات للانتفاضة ضد حكم النهضة، فإنه يوجد في المقابل إجماع على أن حركة النهضة دفعت إلى عسكرة المنطقة بحيث كان عدد الأمنيين أكثر من عدد المحتجين بعدما أغلقت جل الأنهج المؤدية إلى ساحة الاحتجاج.

السياسة القمعية نفسها انتهجتها حكومة إلياس الفخاخ لإخماد احتجاجات اجتماعية ومطلبية في منطقة الكناسي التابعة لمحافظة سيدي بوزيد وبسط غرب البلاد، وهي رسالة مخيفة تشير إلى أن حركة النهضة المعتمدة بقوة في البرلمان وبصفتها لاعبا رئيسيا في الحكومة تريد أن تقول إن مصير أي تحرك احتجاجي ضدها سيواجه بالحديد والنار.

سياسيا، تحاول حركة النهضة توظيف حجج معقدة لردع الاحتجاج ضدها وستجد استثمارها مع كل من يقف الآن على ربه الصمت مستقبلا، كما تروج لخطاب يحصر المعركة في البلاد في مربع الخصومة مع عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر بوصفها سلبية النظام البائد وممثلة للثورة المضادة.

الغريب في مفارقات الأحزاب التونسية، أن جل مكونات الطيف السياسي يمينها ويسارها تمني النفس سرا بسقوط النهضة، بمن في ذلك من يحكمون إلى جانبها الآن كحزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، لكن الحساسيات السياسية تجعل معارضة النهضة صامتة، لكن كيف ستكون مواقف هذين الحزبين مستقبلا إن تمكن الحزب الإسلامي من توسيع الحزام السياسي للحكومة بإضافة حزب قلب تونس الذي يترأسه رجل الأعمال نبيل القروي، بالطبع ستتبدل المواقف وسيختفي شعار الشرعية حين يتعلق الأمر بمصالحها.

تتمتع المعارضة الأساسية في تونس، ليس في عدم وجود من لا يدفع إلى إسقاط حكم النهضة، بل في حقيقة أن الأحزاب المعارضة لها ما زالت

تختلف التقييمات والمواقف السياسية في تونس بشأن حراك 14 يونيو، الذي نظمته ائتلاف الجمهورية الثالثة، لكن حتى وإن كان التجمع الذي نظم بساحة باردو الأصد قبالة مقر مجلس النواب محتشما ولا يعكس شعبيا حجم الدعوات للانتفاضة ضد حكم النهضة، فإنه يوجد في المقابل إجماع على أن حركة النهضة دفعت إلى عسكرة المنطقة بحيث كان عدد الأمنيين أكثر من عدد المحتجين بعدما أغلقت جل الأنهج المؤدية إلى ساحة الاحتجاج.

السياسة القمعية نفسها انتهجتها حكومة إلياس الفخاخ لإخماد احتجاجات اجتماعية ومطلبية في منطقة الكناسي التابعة لمحافظة سيدي بوزيد وبسط غرب البلاد، وهي رسالة مخيفة تشير إلى أن حركة النهضة المعتمدة بقوة في البرلمان وبصفتها لاعبا رئيسيا في الحكومة تريد أن تقول إن مصير أي تحرك احتجاجي ضدها سيواجه بالحديد والنار.

سياسيا، تحاول حركة النهضة توظيف حجج معقدة لردع الاحتجاج ضدها وستجد استثمارها مع كل من يقف الآن على ربه الصمت مستقبلا، كما تروج لخطاب يحصر المعركة في البلاد في مربع الخصومة مع عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر بوصفها سلبية النظام البائد وممثلة للثورة المضادة.

الغريب في مفارقات الأحزاب التونسية، أن جل مكونات الطيف السياسي يمينها ويسارها تمني النفس سرا بسقوط النهضة، بمن في ذلك من يحكمون إلى جانبها الآن كحزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، لكن الحساسيات السياسية تجعل معارضة النهضة صامتة، لكن كيف ستكون مواقف هذين الحزبين مستقبلا إن تمكن الحزب الإسلامي من توسيع الحزام السياسي للحكومة بإضافة حزب قلب تونس الذي يترأسه رجل الأعمال نبيل القروي، بالطبع ستتبدل المواقف وسيختفي شعار الشرعية حين يتعلق الأمر بمصالحها.

وسام حمدي
صحافي تونسي

تونس - تتواتر التحركات في تونس برمانيا وشعبيا للمطالبة بإسقاط حركة النهضة، حيث خرجت الضغوط المسلحة على الحزب الإسلامي من قبة البرلمان بعدما عرضت مؤخرا لائحة للمطالبة بإقالة رئيس الحركة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، إلى الشارع عبر اعتصام "14 يونيو" الذي طالب بجمهورية ثالثة.

تختلف التقييمات والمواقف السياسية في تونس بشأن حراك 14 يونيو، الذي نظمته ائتلاف الجمهورية الثالثة، لكن حتى وإن كان التجمع الذي نظم بساحة باردو الأصد قبالة مقر مجلس النواب محتشما ولا يعكس شعبيا حجم الدعوات للانتفاضة ضد حكم النهضة، فإنه يوجد في المقابل إجماع على أن حركة النهضة دفعت إلى عسكرة المنطقة بحيث كان عدد الأمنيين أكثر من عدد المحتجين بعدما أغلقت جل الأنهج المؤدية إلى ساحة الاحتجاج.

السياسة القمعية نفسها انتهجتها حكومة إلياس الفخاخ لإخماد احتجاجات اجتماعية ومطلبية في منطقة الكناسي التابعة لمحافظة سيدي بوزيد وبسط غرب البلاد، وهي رسالة مخيفة تشير إلى أن حركة النهضة المعتمدة بقوة في البرلمان وبصفتها لاعبا رئيسيا في الحكومة تريد أن تقول إن مصير أي تحرك احتجاجي ضدها سيواجه بالحديد والنار.

سياسيا، تحاول حركة النهضة توظيف حجج معقدة لردع الاحتجاج ضدها وستجد استثمارها مع كل من يقف الآن على ربه الصمت مستقبلا، كما تروج لخطاب يحصر المعركة في البلاد في مربع الخصومة مع عبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر بوصفها سلبية النظام البائد ومثلة للثورة المضادة.

الغريب في مفارقات الأحزاب التونسية، أن جل مكونات الطيف السياسي يمينها ويسارها تمني النفس سرا بسقوط النهضة، بمن في ذلك من يحكمون إلى جانبها الآن كحزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، لكن الحساسيات السياسية تجعل معارضة النهضة صامتة، لكن كيف ستكون مواقف هذين الحزبين مستقبلا إن تمكن الحزب الإسلامي من توسيع الحزام السياسي للحكومة بإضافة حزب قلب تونس الذي يترأسه رجل الأعمال نبيل القروي، بالطبع ستتبدل المواقف وسيختفي شعار الشرعية حين يتعلق الأمر بمصالحها.

تتمتع المعارضة الأساسية في تونس، ليس في عدم وجود من لا يدفع إلى إسقاط حكم النهضة، بل في حقيقة أن الأحزاب المعارضة لها ما زالت



رغبة شعبية غير مدعومة سياسيا